النيسابـوري

أعــلام التفسيـر

## النيسابورى
## وتفسيره: " غرائب القرآن ورغائب الفرقان "

هو الإمام الشهير، والعلاَّمة الخطير، نظام الدين بن الحسن بن محمد بن الحسين، الخراسانى، النيسابورى، المعروف بالنظام الأعرج. أصله وموطن أهله وعشيرته مدينة " قُم "، وكان منشؤه وموطنه بديار نيسابور. كان رحمه الله من أساطين بنيسابور، مُلِّماً بالعلوم العقلية، جامعاً لفنون اللغة العربية، له القدم الرساخ في صناعة الإنشاء، والمعرفة الوافرة بعلم التأويل والتفسير وهو معدود في عِداد كبار الحفَّاظ والمقرئين، وكان مع هذه الشهرة العلمية الواسعة على جانب كبير من الورع والتقوى، وعلى مبلغ عظيم من الزهد والتصوف، ويظهر أثر ذلك واضحاً جلياً في تفسيره الذي أودع فيه مواد جيدة الروحية، وفيوضاته الربانية، ولقد خَلَّف رحمه الله للناس كتبا مفيدة نافعة، ومصنَّفات فريدة واسعة، فمن ذلك شرحه على متن الشافية في فن الصرف للإمام ابن الحاجب، وهو معروف بشرح النظام، وشرحه على تذكرة الخواجة نصير المِلَّة والدين الطوسى في علم الهيأة، وهو المسمى بتوضيح التذكرة، ورسائل في علم الحساب، وكتاب في أوقات القرآن على حذو ما كتبه السجاوندى المشهور، وأهم مصنَّفاته تفسيره لكتاب الله تعالى المعروف بـ " غرائب القرآن ورغائب الفرقان "، وهو ما نحن بصدده الآن، وله مجلد آخر في لب التأويل نظير تأويلات المولى عبد الرزاق القاشانى.

أما تاريخ وفاته، فلم نعثر عليه في الكتب التي بين أيدينا، وكل ما عثرنا عليه هو قول صاحب روضات الجنَّات: " إنه كان من علماء رأس المائة التاسعة، على قرب من درجة السيد الشريف، والمولى جلال الدين الدوانى، وابن حجر العسقلانى، وقرنائهم الكثيرين من

علماء الجمهور، وتاريخ إنهاء مجلدات تفسيره المذكور، صادفت حدود ما بعد الثمانمائة والخمسين من الهجرة " قال: " ويوجد أيضاً بالبال نسبة التشيع إليه في بعض مصنفات الأصحاب ".

**التعريف بهذا التفسير وطريقة مؤلفه فيه:**

اختصر النيسابورى تفسيره هذا من التفسير الكبير للفخر الرازى، وضم إلى ذلك بعض ما جاء في الكشاف وغيره من التفاسير، وما فتح الله به عليه من الفهم لحكم كتابه، وضمَّنه ما ثبت لديه من تفاسير سَلَف هذه الأُمَّة من الصحابة والتابعين.

**موقفه من الزمخشرى والفخر الرازى:**

وهو إذ يختصر كلام الفخر الرازى، أو يقتبس من تفسير الكشاف أو غيره، لا يقف عند النص وقوف مَنْ يجمد عند النصوص ويرى أنها ضربة لازب عليه فلا يعترض ولا يتصرف، بل نجده حراً في تفكيره، متصرفاً فيما يختصر أو يقتبس، فإن وجد فساداً نَبَّه عليه وأصلحه، وإن رأى نقصاً تداركه فأتمه وأكمله.

وكثيراً ما نجده ينقل عن الكشاف فيقول: قال في الكشاف كذا وكذا، أو قال جار الله كذا وكذا، وقد ينقل ما ذكره صاحب الكشاف وما اعترض به عليه الفخر الرازى ثم ينصب نفسه حَكَماً بين الإمامين، ويبدى رأيه على حسب ما يظهر له.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: {وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ } [الزمر: ٦٧]. يقول ما نصه: " قال جار الله: الغرض من هذا الكلام - إذا أخذته كما هو بجملته - تصوير عظمته، والتوقيف على كنه جلاله، من غير ذهاب بالقبضة واليمين إلى جهة حقيقة أو إلى جهة مجاز، وكذلك حكم ما يُروى عن عبد الله بن مسعود: أن رجلاً من أهل الكتاب جاء إلى النبى ﷺ فقال: يا أبا القاسم؛ إن الله يمسك السموات يوم القيامة على إصبع، والأرض على إصبع، والجبال على

إصبع، والشجر على إصبع، والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: أنا الملك. فضحك رسول الله ﷺ تعجباً مما قال، وأنزل الله الآية تصديقاً له. قال جار الله: وإنما ضحك أفصح العرب وتعجب لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهمه علماء البيان من غير تصور إمساك، ولا إصبع، ولا هز، ولا شئ من ذلك، ولكن فهمه وقع أول شئ وآخره على الزُبْدة والخلاصة، التي هى الدلالة على القدرة الباهرة. وأن الأفعال العظام التي لا تكتنهها الأوهام هيِّنة عليه.. ثم ذكر كلاماً آخر طويلاً، واعترض عليه الإمام فخر الدين الرازى: بأن هذا الكلام الطويل لا طائل تحته، لأنه هل يسلم أن الأصل في الكلام حمله على حقيقته أم لا؟ وعلى الثاني يلزم خروج القرآن بكليته عن كونه حُجَّة، فإن الكل أحد حينئذ أن يؤول الآية بما يشاء، وعلى الأول - وهو الذي عليه الجمهور - يلزم بيان أنه لا يمكن حمل اللفظ الفلانى على معناه الحقيقى لتعين المصير إلى التأويل، ثم إن كان هناك مجازان وجب إقامة الدليل على تعيين أحدهما، ففى هذه الصورة لا شك أن لفظ القبضة واليمين مشعر بهذه الجوارح، إلا أن الدلائل العقلية قامت على امتناع الأعضاء والجوارح لله تعالى، فوجب المصير إلى التأويل صوناً للنص عن التعطيل، ولا تأويل إلا أن يُقال: المراد كونها تحت تدبيره وتسخيره، كما يقال: فلان في قبضة فلان. وقال تعالى:{وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ } [الأحزاب: ٥٠]، ويقال: هذه الدار في يد فلان ويمينه، وفلان صاحب اليد.

وأنا أقول: هذا الذي ذكره الإمام طريق أصولى، والذي ذكره جار الله طريق بيانى. وإنهم يحيلون كثيراً من المسائل إلى الذوق فلا منافاة بينها، ولا يرد اعتراض الإمام تشنيعه، وقد مرَّ لنا في هذا الكتاب الأصل الذي كان يعمل به السَلَف في باب المتشابهات في مواضع، فتذكر ".

**منهجه في التفسير:**

ثم إننا نجد الإمام النيسابورى، قد سلك في تفسيره مسلكاً قد يكون منفرداً به من بين المفسّرين، ذلك أنه يذكر الآيات القرآنية أولاً، ثم يذكر القراءات، مع التزامه ألا يذكر ما كان منها منسوباً إلى الأئمة العشرة، وإضافة كل قراءة إلى صاحبها الذي تُنسب إليه، ثم بعد ذلك يذكر الوقوف مع التعليل لكل وقف منها، ثم بعد ذلك يشرع في التفسير، مبتدئاً بذكر المناسبة وربط اللاحق بالسابق مع عناية كبيرة بذلك سرت إليه من التفسير الكبير للفخرالرازى، ثم بعد ذلك يبين معانى الآيات بأسلوب بديع، يشتمل على إبراز المقدرات، وإظهار المضمرات، وتأويل المتشابهات، وتصريح الكنايات، وتحقيق المجاز والاستعارات، وتفصيل المذاهب الفقهية، مع توجيه أدلة كل مذهب وما حُمِلت عليه الآية القرآنية، لتكون مؤيدة لمذهب من المذاهب، أو غير متعارضة معه ولا منافية له.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى :{ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا } [المائدة: ٣٨]، نجده يقول : " واعلم أن الكلام في السرقة، يتعلق بأطراف المسروق، ونفس السرقة، والسارق ".. ثم يمضى فيتكلم عن هذه النواحى الثلاث من الناحية الفقهية، بتفصيل واسع وتوجيه للأدلة.

**خوضه في المسائل الكلامية:**

كذلك نجده يخوض في المسائل الكلامية، فيذكر مذهب أهل السُّنَّة ومذهب غيرهم، مع ذكره لأدلة كل مذهب، وانتصاره لمذهب أهل السُّنَّة وتأييده له، وردّ ما يرد عليه من جانب المخالفين.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى :{ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ۖ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا } [الأنعام: ٢٥]... الآية، تجده يقول : " وفي الآية دلالة على أن الله تعالى هو الذي يصرف عن الإيمان، ويحول بين المرء وبين قلبه، وقالت المعتزلة : لا يمكن إجراؤها على

ظاهرها، وإلا كان حُجَّة للكفار، ولأنه يكون تكليفاً للعاجز، ولم يتوجه ذمهم في قولهم: {وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢ} [البقرة: ٨٨]، فلا بد من التأويل. وذلك من وجوه.. ثم ساق خمسة أوجه للمعتزلة، وبعد أن فرغ منها تعقبها بالرد عليها، تفنيداً لمذهب المعتزلة، وتصحيحاً لمذهب أهل السُّنَّة.

**خوضه في المسائل الكونية والفلسفية:**

كذلك إذا مرّ النيسابورى على آية من الآيات الكونية فإنه لا يمر عليها بدون أن يخوض بأسرار الكون وكلام الطبيعيين والفلاسفة.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: {يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ} [البقرة: ١٨٩]، نراه يذكر سبب نزول الآية، ثم يبين الحكمة التي أرادها الله من وراء جوابه لهم على غير مقصودهم، وهنا يتعرض للسبب الذي من أجله يبدو الهلال دقيقاً ثم يزيد شيئاً فشيئاً حتى يصير بدراً، ثم يأخذ في النقصان إلى أن يعود كما بدأ.

ومثلاً عند تفسيره لقوله تعالى: { ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا} [الزمر: ٤٢]،.. الآية، يقول ما نصه: " وقال حكماء الإسلام: النفس الإنسانية جوهر مشرق نورانى، إذا تعلق بالبدن حصل ضوءه في جميع الأعضاء ظاهرها وباطنها، وهو الحياة واليقظة، وأما في وقت النوم فإن ضوء لا يقع إلا على باطن البدن وينقطع عن ظاهره، فتبقى نفس الحياة التي بها النفس وعمل القوى البدنية في الباطن ويفنى ما به التمييز والعقل، وإذا انقطع هذا الضوء بالكلية عن البدن فهو الموت ".

وهذا المسلك الذي سلكه النيسابورى في الكونيات والآراء الفلسفية. ليس هو في الواقع إلا صدى لما جاء في تفسير الفخر الرازى الذي لخَّص منه تفسيره. وإن كان النيسابورى ليس بوقاً للرازى في كل ما يقول بل كثيراً ما يستدرك عليه ولا يرتضى قوله.

فمثلاً عند تفسيره لقوله تعالى :{إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴿١﴾ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ﴿٢﴾} [الانفطار: ١ - ٢]، يقول ما نصه: " وفيه - يعنى في قوله تعالى :{إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ﴿١﴾}، وكذا في قوله :{وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ} - إبطال قول من زعم أن الفلكيات لا تنخرق، أما الدليل المعقول الذي ذكره الإمام فخر الدين الرازى في تفسيره، وهو أن الأجسام متماثلة في الجسمية. فيصح على كل واحد منهما ما يصح على الباقى، لكن السفليات يصح عليها الانخراق، فيصح على العلويات أيضاً، فغير مفيد ولا مقنع، لأن الخصم لو سلَّم الصحة فله أن ينازع في الوقوع لمانع، كالصورة الفلكية وغيرها ".

**النزعة الصوفية في تفسير النيسابورى:**

ثم إن النيسابورى بعد أن يفرغ من تفسير الآية عن التأويل، والتأويل الذي يتكلم عنه هو عبارة عن التفسيرات الإشارية للآيات القرآنية التي يفتح الله بها على عقول أهل الحقيقة من المتصوّفة، والنيسابورى - رحمه الله - كان صوفياً كبيراً، أفاض من روحه الصوفية الصافية على تفسيره، فنراه لذلك يستطرد أثناء التفسير إلى كثير من المواعظ والمبكيات. والحكم والغاليات، كما نراه في تأويله الإشارى يمثل الفلسفة التصوفية بأعلى أنواعها.

**ليس في تفسير النيسابورى ما يدل على تشيعه:**

وعلى كثرة ما قرأت في هذا التفسير لم أقع على نص منه يدل على تشيع مؤلفه، وكل ما وقعت عليه، أنه قال في خاتمة تفسيره (جـ 30 ص 228): " وإنى أرجو فضل الله العظيم، وأتوسل إليه بوجهه الكريم، ثم بنبيه القرشى الأبطحى ووليه المعظم العلى.. إلخ " وهذه الجملة الأخيرة: " ووليه المعظم العلى " وإن كانت اعترافاً منه بولاية علىّ رضى الله عنه، ليست دليلاً قاطعاً على تشيعه، بل نجد النيسابورى على العكس من ذلك يعترف في نفس خاتمة تفسيره (جـ 30 ص 224) بأنه لم يمل في تفسيره إلا إلى مذهب أهل السُّنَّة

والجماعة، وإذا رجعت إلى تفسيره لقوله تعالى: { يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ يُحِبُّهُمۡ وَيُحِبُّونَهُۥٓ } [المائدة: ٥٤].. إلخ (جـ 6 ص 196 وما بعدها) لوجدته يرد على الشيعة استدلالهم بهاتين الآيتين على ولاية عليّ رضى الله عنه وأنه الخليفة بعد رسول الله ﷺ، وإن كان ما ذكره تلخيصاً لما قال الفخر الرازى في تفسيره.

وهنا - وبعد ما ذكرت - أرى لزاماً عليَّ أن أذكر كلام النيسابورى الذي أوضح فيه مسلكه في تفسيره ومنهجه الذي نهجه فيه، فإن صاحب البيت أعرف به وأدرى بما فيه.

قال رحمه الله في مقدمة تفسيره ما نصه: " إذا وفَّقنى الله تعالى لتحريك القلم في أكثر الفنون المنقولة والمعقولة - كما اشتهر بحمد الله تعالى ومنه فيما بين أهل الزمان - وكان علم التفسير من العلوم بمنزلة الإنسان من العين والعين من الإنسان، وكان قد رزقنى الله تعالى من إبَّان الصبا وعنفوان الشباب، حفظ لفظ القرآن وفهم معنى الفرقان، وطالما طالبنى بعض أجِلَّة الإخوان، وأعِزَّة الأخدان ممن كنت مشاراً إليه عندهم بالبنان في البيان - والله المنَّان يجازيهم عن حسن ظنونهم، ويوفقنا لإسعاف سؤلهم، وإنجاح مطلوبهم - أن أجمع كتاباً في علم التفسير، مشتملاً على المهمات، منبئاً عما وقع إلينا من نقل الإثبات، وأقوال الثقات من الصحابة والتابعين، ثم من العلماء الراسخين، والفضلاء المحققين، المتقدمين والمتأخرين - جعل الله تعالى سعيهم مشكوراً، وعملهم مبروراً - فاستعنتُ بالمعبود، وشرعتُ في المقصود، معترفاً بالعجز والقصور في هذا الفن، وفي سائر الفنون لا كمن هو بابنه مفتون، كيف وقد قال عَزَّ مِنْ قائل: {وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا } [الإسراء: ٨٥]، ومَن أصدق من الله قيلاً، وكفى بالله ولياً، وكفى بالله وكيلاً.

ولما كان التفسير الكبير المنسوب إلى الإمام الأفضل، والهمام الأمثل، والحَبْر النِحْرير، والبحر الغزير، الجامع بين المعقول والمنقول، الفائز بالفروع والأصول، أفضل المتأخرين، فخر المِلَّة والحق والدين، محمد بن عمر بن الحسين الخطيب الرازى، تغمَّده الله برضوانه وأسكنه بحبوبة جنانه، اسمه مطابق لمسماه وفيه من اللطائف والبحوث ما لا يُحصى، ومن الزوائد والفتوى ما لا يُخفى، فإنه قد بذل مجهوده، ونثل موجوده، حتى عَسَّرَ كتبه على الطالبين، وأُعْوَز تحصيله على الراغبين، فحاذيتُ سياق مرامه، وأوردتُ حاصل كلامه، وقرَّبتُ مسالك أقدامه، والتقطتُ عقود نظامه، من غير إخلال بشئ من الفوائد. وإهمال لما يُعَد من اللطائف والفرائد، وضممتُ إليه ما وجدتُ في الكشاف وفي سائر التفاسير من اللطائف المهمات، أو رزقنى الله تعالى من البضاعة المزجاة، وأثبت القراءات المعتبرات والوقوف المعللات، ثم التفسير المشتمل على المباحث اللفظيات، والمعنويات مع إصلاح ما يجب إصلاحه وإتمام ما ينبغى إتمامه من المسائل الموردة في التفسير الكبير والاعتراضات، ومع كل ما يُوجد في الكشاف من المواضع المعضلات، سوى الأبيات المعقدات، فإن ذلك يوردها مَنْ ظن أن تصحيح القراءات وغرائب القرآن، إنما يكون بالأمثال والمستشهدات، كلاَّ فإن القرآن حُجَّة على غيره وليس غيره حُجَّة عليه، فلا علينا أن نقتصر في غرائب القرآن على تفسيرها بالألفاظ المشتهرات، وعلى إيراد بعض المتجانسات التي نعرف منها أصول الاشتقاقات، وذكرتُ طرفاً من الإشارات المقتنعات، والتأويلات الممكنات، والحكايات المبكيات، والمواعظ الرادعة عن المنهيات، الباعثة على أداء الواجبات، والتزمتُ إيراد لفظ القرآن الكريم أولاً، مع ترجمته على وجه بديع، وطريق منيع، يشتمل على إبراز المقدرات، وإظهار المضمرات، وتأويل

المتشابهات، وتصريح الكنايات، وتحقيق المجازات والاستعارات، فإن هذا النوع من الترجمة مما تُسكب فيه العبرات، وترن المترحمون هنالك إلى العثرات، وقلَّما يفطن له الناشئ الواقف على متن اللغة العربية، فضلاً عن الدخيل الزحيل القاصر في العلوم الأدبية، واجتهدتُ كل الاجتهاد، في تسهيل سبيل الرشاد، ووضعت الجميع على طرف التمام، ليكون الكتاب كالبدر التمام، وكالشمس في إفادة الخاص والعام، من غير تطويل يُورث الملام، ولا تقصير يُوعر مسالك السالك ويبدد نظام الكلام، فخير الكلام ما قَلَّ ودَلَّ: " وحسبك من الزاد ما بلغك المحل ".

وقال في آخر تفسيره ما نصه: " وقد تضمن كتابى هذا حاصل التفسير الكبير، الجامع لأكثر التفاسير، وجُلَّ كتاب الكشاف الذي رُزِق له القبول من أساتذة الأطراف والأكتاف، واحتوى على ذلك على النكت المستحسنة الغريبة، والتأويلات المحكمة العجيبة، مما لم يوجد في سائر تفاسير الأصحاب، أو وُجِدَت متفرقة الأسباب، أو مجموعة طويلة الذيول والأذناب.

أما الأحاديث، فإما من الكتب المشهورة، كجامع الأصول، والمصابيح وغيرها، وإما من كتاب الكشاف والتفسير الكبير ونحوهما، إلا الأحاديث الموردة في الكشاف في فضائل السور، فإنَّا قد أسقطناها لأن النقد زَيَّفها إلا ما شَذَّ منها.

وأما الوقوف فللإمام السجاوندى، مع اختصار لبعض تعليلات، وإثبات للآيات لتوقفها على التوقيف.

وأما أسباب النزول، فمن كتاب جامع الأصول، والتفسيرين، أو من تفسير الواحدى.

وأما اللغة، فمن صحاح الجوهرى، ومن التفسيرين كما نُقلا.

وأما المعاني والبيان وسائر المسائل الأدبية، فمن التفسيرين، والمفتاح، وسائر الكتب العربية.

وأما الأحكام الشرعية، فمنهما، ومن الكتب المعتبرة في الفقه، ولا سيما شرح الوجيز للإمام الرافعى.

وأما التأويل، فأكثرها للشيخ المحقق، المتقى المتقن نجم المِلَّة والدين المعروف بـ " داية " قُدِس نفسه ورُوِّح رمسه، وطرف منها مما دار بخلدى، وسمحت به ذات يدى غير جازم بأنه المراد من الآية، بل خائف من أن يكون ذلك جرأة منى وخصوصاً فيما لا يعنينى، وإنما شجعنى على ذلك سائر الأئمة الذين اشتهروا بالذوق والوجدان، وجمعوا بين العرفان والإيمان، والإتقان في معنى القرآن، الذي هو باب واسع، يطمع في تصنيفه كل طامع، فإن أصبتُ فبها، وإن أخطأتُ فعلى الإمام ما سها، والعذر مقبول عند أهل الكرم والنهى، والله المستعان لنا ولهم في مظان الخلل والزلل، وعلى رحمته التكلان في محال الخطأ والخطل، فعلى المرء أن يبذل وسعه لإدراك الحق، ثم الله معين لإرادة الصواب، ومعين لإلهام الصدق.

وكذا الكلام في بيان الرباطات والمناسبات بين السور والآيات، وفي أنواع التكريرات وأصناف المشتبهات، فإن للخواطر والظنون فيها مجالاً، وللناس الأكياس في استنباط الوجوه والنسب هناك مقالاً ".

ثم مضى فقال: " وإنى لم أمل في هذا الإملاء إلا إلى مذهب أهل السُّنَّة والجماعة، فبيَّنت أصولهم، ووجوه استدلالاتهم بها، وما ورد عليها من الاعتراضات، والأجوبة عنها.

وأما في الفروع، فذكرتُ استدلال كل طائفة بالآية على مذهبه، من غير تعصب ومراء وجدال وهراء ".

ثم مضى فقال: " ولقد وُفِّقتُ لإتمام هذا الكتاب في مدة خلافة علىّ رضى الله عنه، وكنا نُقَدِّر إتمامه في مدة خلافة الخلفاء الراشدين وهى ثلاثون سنة، ولو لم يكن ما اتفق في أثناء التفسير من وجود الأسفار الشاسعة، وعدم الأسفار النافعة، ومن غموم لا يُعد عديدها، وهموم لا يُنادَى وليدها - لكان يمكن إتمامه في مدة خلافة أبى بكر، كما وقع لجار الله العلاَّمة ".

هذا.. وقد نَوَّه صاحب روضات الجنَّات بمكانة هذا التفسير فقال: " وتفسيره - يريد النيسابورى - من أحسن شروح كتاب الله المجيد، وأجمعها للفوائد اللفظية والمعنوية، وأحوزها للفوائد القشرية واللُّبية، وهو قريب من تفسير مجمع البيان كمًّا وكيفاً، وسِمَة وترتيباً، بزيادة أحكام الأوقاف في أوائل تفسير الآى، ومراتب التأويل في آخره، والإشارة إلى جملة من دقائق نكات العربية في البيِّن ".

والكتاب مطبوع على هامش تفسير ابن جرير الطبرى ومتداوَل بين أهل العلم [1].

* * *

(1) الدكتور محمد حسين الذهبى، التفسير والمفسرون، 4 / 64 - 86.